دور أدواتِ الشّرْط في اتّساق وانسجام الحديث القدسيّ

إعداد

د. ثالث مختار قاسم

محاضر بقسم الدراسات العربية، كلية الآداب، جامعة ولاية نصراوا، كيفي، نيجيريا

08036622904

و

د. سابو الحاج ثاني

محاضر بقسم الدراسات العربية، كلية الآداب، جامعة ولاية نصراوا، كيفي، نيجيريا

08036291540

المقدمة

خص الله تعالى النبي ﷺ بكمال الفصاحة، وأنطقه بجوامع الكلم، وآتاه بحكمته أسرار البلاغة وفصل الخطاب، فقد قال سيد المرسلين: "أنا أفصح العرب بيد أني من قريش". يعد بحث الروابط اللغوية من المرتكزات المهمة في الكشف عن طرق البناء النصي، حيث انشغل عدد كبير من الباحثين في علم اللغة النصي، في بحث أدوات بناء النص، واتساقه وانسجامه؛ إذ حالوا الكشف عن العلاقات النصية التي تدعّم بنية النص، وتحقق ما اصطلحوا على تسميته "بالكفاءة النصية".

وفي هذا الإطار يندرج هذا العمل المعنون بـ"دور أدوات الشرط في اتساق وانسجام الحديث القدسي"، الذي حاول الباحثان فيه جمع هذه الروابط من جهود العلماء القدامى ونظريات المدارس اللسانية الغربية، مع بيان أثرها في تماسك وانسجام نصوص الأحاديث القدسية.

فالدراسة عن الاتساق والانسجام النصي تخص الروابط الإحالية، وأهمها هي: الضمائر، وأسماء الإشارة، والأسماء الموصولة، وأل التعريف؛ كما تخص الروابط غير الإحالية، وهي عديدة، منها: أدوات الشرط وجوابه، وأدوات القسم، وأدوات النفي، وأدوات النداء، وأدوات الاستفهام، وأدوات العطف. ولكن الباحثين في هذا البحث قتصرا على أدوات الشرط تَمَعُّناً فيها ونظراً إلى ضيق المعرض.

وأدوات الشرط تربط بين السابق واللاحق في المقاطع الشرطية، حيث يتعلق فعل الشرط في كل مقطع بجواب الشرط للنص، حيث يتعلق فعل الشرط في كل مقطع بجواب الشرط في المقطع الذي سبقه وكذا جوابه في المقطع نفسه، وهذا الترابط التركيبي يوازيه تعالق في القضايا الموجودة في النص، فتتماسك البنية القضوية للنص، وذلك مظهر اتساقه وانسجامه.

المنطقية كالسببية والعموم والخصوص، معلومات عن تنظيم الأحداث والأعمال والموضوعات والمواقف، السعي إلى التماسك فيما يتصل بالتجربة الإنسانية، ويتدعم الالتحام بتفاعل المعلومات التي يعرضها النص مع المعرفة السابقة بالعالم"[10]. ويعرفه جون ماري سشايفر: "يضمن الانسجام التتابع والاندماج التدريجي للمعاني حول موضوع الكلام، وذا يفترض قبولاً متبادلاً للمتصورات التي تحدد صورة عالم النص المصمم بوصفه بناءً عقلياً"[11]. ويرى الدكتور محمد خطابي أن الانسجام أعم وأعمق من الاتساق فهو يتطلب من المتلقي صرف الاهتمام جهة العلاقات الخفية التي تنظم النص وتولده، ويتجاوز رصد المتحقق أو غير المتحقق أي الاتساق إلى الكامن[12].

وهذه التعريفات كلها تشير إلى الأفكار والمعلومات والمعاني التي يصممها كاتب النص، والقارئ يسعى إلى إيجاد خيط رفيع يربط تلك الأفكار بتوظيف معرفته القبلية والاتكاء على التأويل والقياس وغيرها من الآليات.

وجهود "فان دايك" و"براون ويول" حول الانسجام أخذت أمرين بعين الاعتبار: الأول، هو السياق الذي أنتج فيه النص، والثاني، هو أهمية المتلقي في التعامل مع النص لأنه هو الذي يحكم على انسجام النص من عدمه[13]، وهما أمران لا يمكن الفصل بينهما للوصول إلى انسجام النص معين، كما أن بنية الخطاب والتغريض والمناسبة من الآليات التي تعمل على كشف تماسك النص دلالياً، والتي قد تكون نتيجة علاقات خفية تربط وحدات النص.

التعريف بالشرط وأدواته.

الشرط في اللغة: "إلزام الشيء، والتزامه في البيع ونحوه والجمع شروط"[14]. وفي اصطلاح النحاة: هو "ترتيب أمر على آخر بأداة، وأدوات الشرط هي الألفاظ التي تستعمل في هذا الترتيب، والشرط يعني وقوع الشيء لوقوع غيره"[15].

وكلمة الشرط تطلب جملتين، يلزم من وجود مضمون أولاهما فرضاً حصول مضمون الثانية، فأدوات الشرط كلمات وضعت لتدلّ على التعلق بين جملتين، والحكم بسببيّة أولاهما ومسببيّة الثانية[16]. وأدوات الشرط تقتضي هاتين الجملتين، فتسمى أولاهما شرطاً، والثانية جزاءً وجواباً من حيث كونها مترتبةً عن القول الأول، فصارت كالجواب الآتي بعد كلام السائل[17].

وأدوات الشرط هي: كلمات وضعت لتعليق جملة بجملة، وتكون الأولى سبباً، والثانية مسبّباً؛ ولذلك يجب استقبال الفعلين بعدها؛ لأن أدوات الشرط من شأنها أن تنقل الماضي إلى الاستقبال، وتخلّص المضارع له[18]. وأدوات الشرط تصنف إلى نوعين حسب عملها:

النوع الأول، أدوات الشرط الجازمة، وهي: إنْ، ومن، وما، ومهما، ومتى، وأيّان، وأي، وأنّى، وحيثما، وإذْ ما. وهي تجزم الفعل المضارع لفظاً، والفعل الماضي محلاً، وتقسم هذه الأدوات إلى قسمين:

أ - حروف، ومنها: (إن) بالاتفاق، و(إذ ما) وفيها خلاف[19].

ب – أسماء: ظروف، مثل: متى، وأين، وأنّى، وحيثما، وأيّان، ومن غير الظروف: من، وما، وأي، ومهما[20].

وهذا البحث يحتوي على ثلاثة مباحث: المبحث الأول: التعريف بالاتساق والانسجام والشرط، والمبحث الثاني: التعريف بالحديث القدسي والفرق بينه والقرآن الكريم والحديث النبوي، والمبحث الثالث: الاتساق والانسجام للحديث القدسي من خلال أدوات الشرط.

المبحث الأول: التعريف بالاتساق والانسجام والشرط

أ – تعريف الاتّساق النصّي: لغةً: جاء في لسان العرب: "اتسقت الإبل واستوسقت: اجتمعت..، والطريق يأتسق ويتسق: أي ينضمّ، وفي التنزيل: (فَلاَ أُقْسِمُ بِالشَّفَقِ. وَاللَّيْلِ وَمَا وَسَقَ. وَالْقَمَرِ إِذَا اتَّسَقَ) [الإنشقاق: 16-17]، يقول الفراء: "وما وسق: وما جمع وضم، واتساق القمر: امتلاؤه واجتماعه واستواؤه..، والوسْقُ: ضمّ الشيء إلى الشيء..، والاتساق: الانتظام"[1]. وجاء في المعجم الوسيط: "وسقت الدابة تسقُ وسقاً ووسوقاً: حملت وأغلقت الماء على رحمها فهي واسق..، واتسق الشيء: اجتمع وانضم..، واستوثق الأمر: انتظم"[2]. ومن الملاحظة هنا أن هذه الكلمة تستخدم لغوياً في معاني الاجتماع والانضمام والانتظام والاستواء وحمل الشيء مجتمعاً.

واصطلاحاً: يبدو أن الاستعمال الاصطلاحي لهذا اللفظ ليس بعيداً عن معانيه اللغوية، فقد ظهر هذا المصطلح عند الغرب "Cohesion"، ويعني أحد المفاهيم الأساسية في لسانيات النص الخاصة بالتماسك النصي على المستوى البنائي الشكلي[3]، حيث يعرفه محمّد خطابي بأنه: "ذلك التماسك الشديد بين الأجزاء المشكلة لنص/خطاب ما، يهتم فيه بالوسائل اللغوية (الشكلية) التي تصل بين العناصر المكونة لجزء من خطاب أو خطاب برمته".[4]

ويرى كل من هاليداي ورقية حسن أن "مفهوم الاتساق مفهوم دلالي، إنه يحيل إلى العلاقات المعنوية القائمة داخل النص والتي تحدده كنص"،[5] إلا أن محمّد خطابي بين أن الاتساق لا يقتصر على الجانب الدلالي فحسب وإنما يتم على مستويات أخرى كالنحو والمعجم، حيث تنتقل المعاني من النظام الدلالي إلى مفردات في النظام النحوي والمعجمي ثم إلى أصوات أو كناية في النظام الصوتي والمكتوب[6].

وهو مصطلح يشير "إلى الأدوات التي تؤسس العلاقات المتبادلة بين التراكيب الضمن جملية أو بين الجمل"[7]، وهذه العلاقات هي روابط لغوية شكلية تساهم في اتساق النص وتماسك بنائه وتكوّن شبكة نصية تعين على تفسير النص وفهمه وهي ما تسمى بالاتساق[8]. وعلى هذا فإن الاتساق يقوم على ملاحظة ووصف وسائل التماسك والتلاحم بين الغناصر المشكلة لنص ما من بدائته إلى نهايته برصد الضمائر، الإحالة، الإشارات، الحذف، التكرار، والعطف للقول بأن النص يشكل كلاً واحداً.

ب – التعريف بالانسجام

لغةً: جاء في لسان العرب "سجمت العين الدمع والسحابة الماء وسجمه سجماً وسجوماً وسجماناً، وهو قطران الدمع وسيلانه، قليلاً كان أو كثيراً وانسجم الماء والدمع فهو منسجم إذا انسجم والانسجام هو الانصباب"[9].

واصطلاحاً: ظهر مصطلح الانسجام عند الغرب بلفظ (Coherence)، ومعناه هو: "الالتحام، ويتطلب من الإجراءات ما تنشط به عناصر المعرفة لإيجاد الترابط المفهومي واسترجاعه، وتشتمل وسائل الالتحام على العناصر

المبحث الثاني: التعريف بالحديث القدسي والفرق بينه والقرآن الكريم والحديث النبوي

هو كل ما رواه النبي ﷺ عز ربه عز وجل، فهو منسوب إلى النبي ﷺ تبليغاً، فالراوي يرويه عن رسول الله ﷺ مسنَداً إلى الله عز وجل، وهو كلام ينقله النبي ﷺ عن الله تعالى راوٍ له ولكن بلفظ من عنده هو، يتجلى ذلك فيما ينقل الرواة في آخر سند الحديث: قال رسول الله ﷺ: قال الله تعالى، وقال رسول الله فيما يرويه عن ربه عز وجل[30].

وهو ليس من القرآن بالإجماع، وإن كان كل واحد منهما قد بلغه النبي ﷺ أمته عن الله عز وجل، وقد اختلف العلماء على قولين في لفظ الحديث القدسي: هل هو كلام الله أم أن الله تعالى أوحى إلى رسوله ﷺ معناه فقط واللفظ من عند الرسول ﷺ؟

القول الأول: أن الحديث القدسي من عند الله لفظه ومعناه، لأن النبي ﷺ أضافه إلى الله تعالى، ومن المعلوم أن الأصل في القول المضاف أن يكون بلفظ قائله لا ناقله، لا سيما أن النبي ﷺ أقوى الناس أمانةً وأوثقهم روايةً.

القول الثاني: وهو الأقرب إلى الصواب، حيث يعتبر أن الحديث القدسي معناه من عند الله ولفظه من عند النبي صلى الله عليه وسلم. وذلك لوجهين[31]:

الوجه الأول: لو كان الحديث القدسي من عند الله لفظاً ومعنىً، لكان أعلى سنداً من القرآن، لأن النبي ﷺ يرويه عن ربه تعالى بدون واسطة، كما هو ظاهر السياق، أما القرآن فنزل على النبي ﷺ بواسطة جبريل عليه السلام؛ كما قال الله تعالى: (قل نزّله روحُ القُدس من ربك) [النحل: 102].

الوجه الثاني: أنه لو كان لفظ الحديث القدسي من عند الله، لم يكن بينه وبين القرآن فرق؛ لأن كليهما على هذا التقدير كلام الله تعالى، والحكمة تقتضي تساويهما في الحكم حين اتفقا في الأصل.

وعن عدد الحديث القدسي فقد ".. قال أحمد بن حجر الهيثمي في شرحه للأربعين النووية أن عدد الأحاديث القدسية يتجاوز المائة، وجمع المناوي مائتين وسبعين حديثاً في كتابه المسمى الاتحافات السنية بالأحاديث القدسية.."[32].

والحديث القدسي فيه الصحيح المقبول وفيه الموضوع المردود، فمن الأحاديث الموضوعة حديث "ما وسعني أرضي ولا سمائي ولكن وسعني قلب عبدي المؤمن"، وحديث "كنت كنزاً مخفياً فأحببت أن أعرف فخلقت الخلق فبي عرفوني"[33].

وللوصول إلى ماهية الحديث القدسي أكثر يورد البحث الفروق التي بينه وبين القرآن وباقي الأحاديث النبوية:

الفرق بين بين الحديث القدسي والقرآن الكريم:

بين الحديث القدسي والقرآن الكريم فروق، أهمها:[34]

1 - القرآن نزل به جبريل عليه الصلاة والسلام على نبينا مُحَمَّد ﷺ وحياً والوحي أنواع، أما الحديث القدسي فقد يكون جبريل هو الواسطة فيه، أو يكون بالإلهام، أو غير ذلك.

2 - القرآن مقسم إلى سور وآيات وأحزاب وأجزاء، أما الحدث القدسي فلا يقسّم هذا التقسيم.

والنوع الثاني، أدوات الشرط غير الجازمة، وهي نوعان: نوع غير جازم باتفاق النحاة، وهي: أما، ولولا، ولما، وكلما، ولوما، ونوع يختلف النحاة في اعتباره جازماً أو غير جازم، فقيل منهم يعدّه جازماً، ويقصر جزمه على الشعر دون النثر، وهي: (إذا، وكيفما، ولو)[21].

وقد يرد فعل الشرط وجوابه مثبتين، وقد يرد جواب الشرط مقترناً باللام الموطئة أو الفاء أو مؤكداً بـ"قد". فقد يستعان باللام قبل جواب الشرط فتكون اللام رابطة بين السابق واللاحق، مثال: لو شاء الله لقضى على اليهود"، تجد أن اللام المتصلة بالفعل (قضى) إنما جاءت لتبين أن ما بعدها يرتبط بما قبلها ارتباطاً متيناً، ومع إمكانية أن يرتبط فعل الشرط بجواب الشرط دون وجود اللام، إلا أن وجودها يصور قوة هذا الترابط، ومتانة الاتساق للتركيب اللغوي.

كما تكون الفاء حرف ربط في جملة جواب الشرط، وهي الفاء الجائمة قبل الجواب والدالة على بدايته لمن كان يسمع الكلام[22]، ومن ذلك قولك: "إن تجتهد فأنت ناجح"، فالفاء قبل (ناجح) رابطة لجواب الشرط، فبين جزئي الشرط ترابط أحدثه الشرط أولاً ثم أحدثه وجود (الفاء) ثانياً، ووجودها يدل على اجتماع التركيب اللغوي واتساقه.

وتربط أدوات الشرط بين جملتين: جملة فعل الشرط وجملة جواب الشرط، وقد تسمى الأولى جزاء والثانية خبراً[23]، حيث تتحد الجملتان لتشكلا وحدة نصية ذات معنى، وهو ما أكده الجرجاني حين يقول: "..ووازن هذا أن الشرط والجزاء جملتان، ولكنا نقول إن حكمهما حكم جملة واحدة من حيث دخل في الكلام معنى يربط إحداهما بالأخرى حتى صارت الجملة لذلك بمنزلة الاسم المفرد في امتناع أن تحصل به الفائدة، فلو قلت إن تأتني وسكت لم يفد، كما لا تفيد إن قلت "زيد" وسكت فلم تذكر اسما آخر ولا فعلا، ولو كان منوناً في النفس ومعلوماً من دليل الحال"[24]، ثم يبين في كتابه (دلائل الإعجاز) أن هذه الجملة الناشئة تحتذي العطف، فقد تكون خبراً أو صفةً أو حالاً، "واعلم أن سبيل الجملتين في هذا، وجعلها بمنزلة الجملة الواحدة سبيل الجزئين تعقد منهما الجملة، ثم يجعل الموضوع خبراً أو صفةً أو حالاً في مجموع الجملتين لا في إحداهما، وإذاعلمت ذلك في الشرط فاحتذه في العطف، فإنك تجده مثله سواء"[25]. ويتبين من هذا الكلام أن أداة الشرط تربط جزئي الكلام بإنشاء علاقة سببية بين جملتي الشرط والجواب، حيث يذكر ابن حاجب أيضا في هذا "حرف الشرط هو كل حرف دخل على جملتين فعلتين فجعل الأولى سبباً للثانية"[26].

وأداة الشرط لها حق الصدارة فينظام الجملة الشرطية، ثم يأتي فعل الشرط لأنه علامة على وجود الثاني وهو جواب الشرط، والجملة الشرطية تامة الأركان تسمى محفوظة الرتبة، أما التي حذف جوابها لدلالة السياق عليه بما تقدم على الأداة وفعل الشرط فتسمى الجملة الشرطية غير محفوظة الرتبة، ولا يعمل فعل الشرط ولا جوابه فيما قبل الأداة[27].

قد يتقدم جواب الشرط على الأداة وفعل الشرط معاً، واختلف النحاة في كونه جواباً بشروط أو بدون شروط، فهناك من يشترط إن كان فعل الشرط مضارعاً فالمتقدم هو جملة الجواب، أما إذا كان فعل الشرط ماضياً فيمتنع تقدم الجواب عليه، وهناك من يرى أنه يجوز أن يتقدم الجواب على فعل الشرط إن كان كلاهما ماضياً[28]، والرأي أن المتقدم على أداة الشرط وفعله هو دليل الجواب المحذوف والمقدر[29]، لأنه لا يحسن أن يكون المذكور جواباً للشرط وقد أفسد بتقدمه أحكام الشرط.

سبحانه وتعالى، ويتضمن الحديث القدسي شطراً واحداً من أقسام الحديث الشريف، وهو شطر القول دون الشطرين الآخرين الفعل والتقرير.

المبحث الثالث: الاتساق والانسجام للحديث القدسي من خلال أدوات الشرط

وردت أدوات الشرط بكثرة في الأحاديث القدسية، نظراً لطبيعة هذه النصوص وهدفها المتمثل في إيضاح الحكم العام والحقيقة المجردة من كل أمر أو ضغط أو إكراه، ليتيح للإنسان حرية الرأي واستقلال التفكير، فيتحمل مسؤولية أعماله بعد أن يعرف الجزاء والجواب، وسيرتب البحث الأدوات حسب ورودها في الأحاديث.

أولاً: أدوات الشرط الجازمة.

1 - إنْ الشرطية

هي أم أدوات الشرط الجازمة، ولا يليها إلا فعل، وتجزم فعل الشرط وجوابه[36]، فإذا وليها اسم مرفوع –وهو نادر- كان فاعلاً لفعل محذوف وجوباً يفسره الفعل المذكور بعده، أما الكوفيون فيرون أن هذا الاسم فاعل للفعل المذكور بعده، على اعتبار أنهم يجيزون تقديم الفاعل على الفعل، ويقبح ذلك سيبويه بقوله "اعلم أن حروف الجزاء يقبح أن تتقدم الأسماء فيها قبل الأفعال"[37].

وذكر النحاة أن الشرط والجواب إن كان فعلين، فالأحسن أن يكونا مضارعين لظهور تأثير العمل فيهما (الجزم)، يلي ذلك أن يكونا ماضيين للمشاركة في عدم التأثر بالعامل، ثم أن يكون الأول ماضياً والثاني مضارعاً، لأن فيه الخروج من الأضعف إلى الأقوى، أي من عدم التأثر في الماضي إلى التأثر في المضارع، ثم أن يكون الأول مضارعاً والثاني ماضياً، ولا بد للفعلين أن يدلا على الاستقبال، فأدوات الشرط تقلب الماضي إلى المستقبل وتخلص المضارع له[38].

وقد وردت "إنْ" في الأحاديث القدسية اثنان وعشرين مرة بأنماط متعددة أكثرها أن يكون فعلها ماضياً وجوابها مضارعاً، ثم الأنماط الأخرى أقل تواتراً: فعلها مضارع وجوابها مضارع، ثم فعلها ماضي وجوابها ماضي أو أمر، وإن جاء جواب الشرط جملة اسمية أو طلبية أو منفية، فإن حرف الشرط لا يؤثر فيها فأتوا بالفاء؛ ليقوى بها "إنْ" ويصل بها إلى العمل في التقدير دون اللفظ، وقد اختار النحاة الفاء دون الواو و"ثم" لأن الفاء يوجب التعقيب من غير تراخٍ ولا مهلة[39].

ورد هذا التركيب في الحديث القدسي الشريف وورد المضارع إما مقترناً بلام الأمر أو مجزوماً بلام الناهية، وقد اقترن بالفاء، وهذا فيه اتساق مع لغة الحديث، حيث لا يوجه الأمر مباشرة إلى فرد بعينه، بل يذكر الحكم مرتبطاً بالأداة (إن)، ويأتي الأمر باتباعه. ومثال ذلك عن أبي هريرة، رضي الله عنه، عن رسول الله ﷺ قال: "يقول الله: إِذَا أَرَادَ عَبْدِي أَنْ يَعْمَلَ سَيِّئَةً، فَلاَ تَكْتُبُوهَا عَلَيْهِ حَتَّى يَعْمَلَهَا، فَإِنْ عَمِلَهَا فَاكْتُبُوهَا بِمِثْلِهَا، وَإِنْ تَرَكَهَا مِنْ أَجْلِي فَاكْتُبُوهَا لَهُ حَسَنَةً، وَإِذَا أَرَادَ أَنْ يَعْمَلَ حَسَنَةً فَلَمْ يَعْمَلْهَا فَاكْتُبُوهَا لَهُ حَسَنَةً، فَإِنْ عَمِلَهَا فَاكْتُبُوهَا لَهُ بِعَشْرِ أَمْثَالِهَا إِلَى سَبْعِمِائَةِ ضِعْفٍ"[40]. هذا الحديث يتكون من خمسة أجزاء شرطية، وهو في قمة الاتساق والانسجام النصي، ويتجلى ذلك في تلك الروابط الشرطية التي لم تدع جزءاً من النص إلا وربطته بما سبقه وما لحقه في النص.

3 - القرآن معجز بلفظه ومعناه، أما الحديث القدسي فليس فيه إعجاز.
4 - القرآن لا يجوز روايته أو تلاوته بالمعنى بالإجماع، أما الحديث القدسي فيجوز نقله بالمعنى.
5 - القرآن كلام الله لفظاً ومعنًى، أما الحديث القدسي فمعناه من عند الله ولفظه من عند النبي ﷺ.
6 - القرآن معجزة باقية على مر الدهور فقد تحدى الله العالمين أن يأتوا بمثله لفظاً ومعنًى، أما الحديث القدسي محل! تحدٍّ.
7 - القرآن يتعبد بتلاوته فيثاب بقراءة كل حرف منع عشر حسنات، أما الحديث القدسي فليس فيه هذا الفصل.
8 - القرآن محفوظ من عند الله عز وجل من التغيير والبديل ولا يتطرق إليه الخطأ، كما قال سبحانه وتعالى: (إِنَّا نَحْنُ نَزَّلْنَا الْقُرْآنَ وَإِنَّا لَهُ لَحَافِظُونَ) [الحجر: 9]، والحديث القدسي بخلاف ذلك، فقد يرد الوهم إلى أحد رواته فيرويه على الخطأ؛ لذلك تجد فيه الصحيح والحسن، ونسب إليه ما كان ضعيفاً أو موضوعاً، وفيه التقديم والتأخير والزيادة والنقص.
9 - القرآن تشرع قراءته في الصلاة ومنه ما لا تصح الصلاة بدون قراءته، ولا يجوز ذلك في الحديث القدسي.
10- التنزيل العزيز لا يمسه إلا طاهر ولا يقرأه الجنب حتى يغتسل على القول الراجح، أما الحديث القدسي فيجوز مسه وتلاوته للمحدث والجنب.
11- القرآن يمنع بيعه عند الإمام أحمد ويكره عند الشافعية، أما الحديث القدسي فلا يمتنع بيعه.
12- القرآن جميعه قطعي الثبوت لأنه منقول بالتراتر القطعي المفيد للعلم اليقيني، أما الأحاجيث القدسية ظنية الثبوت لأن غالبها أخبار أحاد، فلو أنكر أحد من القرآن حرفاً أجمع القراء عليه لكان كافراً، بخلاف الأحاديث القدسية فإنه لو أنكر شيئاً منها مدّعياً أنه لم يثبت أو ستنكره لحال روايته لم يكفر، أما لو أنكره مع علمه أن النبي ﷺ قاله لكان كافراً لتكذيبه النبي ﷺ.

الفرق بين الحديث القدسي والحديث النبوي:

يمكن التفريق بين الحديث القدسي والحديث النبوي فيما يلي:[35]

1 - الحديث القدسي ينسبه إلى النبي ﷺ إلى ربه تبارك وتعالى، أما الحديث النبوي فلا ينسبه إلى ربه عز وجل.
2 - الأحاديث القدسية قليلة بالنسبة لمجموع الأحاديث النبوية، وهي قولية، وأما الأحاديث النبوية فقولية وفعلية تقريرية.
3 - الأحاديث القدسية أغلبها يتعلق بموضوعات الخوف والرجاء، وكلام الرب جل وعلا مع مخلوقاته، وقليل منها يتعرض للأحكام التكليفية، أما الأحاديث النبوية فتتطرق إلى جميع هذه الموضوعات.

وفي هذا الصدد يشير البحث إلى أن الحديث القدسي يقتصر على الحديث المرفوع إلى النبي دون الموقوف أو المقطوع، لأن الحديث القدسي ثابت رفعه إلى الرسول ﷺ، فهو الموكل له رواية المعنى عن ربه وبأسلوبه اللغوي الخاص، أما الحديث الموقوف عن صحابته أو المقطوع عن تابعيه ففيه الأسلوب اللغوي الخاص بهم ولا يمكنهم الرواية عن الله

إضعاف لعلاقات الارتباط بين وحداته الجملية والقضوية، ومن هنا يتبين دورها الهام في ربط العناصر اللغوية للنص وتناسق دلالته، وجعله مكتمل التركيب شديد الاتساق.

2 - مَنْ الشرطية

هي اسم للعاقل يجازى به، تربط بين فعلين فتجزمهما، أو يكونا في محل جزم بها إن كانا ماضيين[43]، وقد وردت في الأحاديث القدسية سبع عشرة مرة، وقد تنوعت الأنماط الجملية لأداة الشرط "مَنْ" في الأحاديث القدسية، فقد يكون فعلها ماضٍ وجوابها مضارع، أو فعلها ماضٍ وجوابها ماضٍ، أو فعلها مضارع وجوابها مضارع، أما أن يكون فعلها مضارع وجوابها ماض فهو منعدم الورود لأنه خاص بالضرورة الشعرية، وقد يكون الجواب مؤكداً بـ"قد" ولا يقترن بالفاء حين يكون فعلا الشرط والجواب مثبتين غير منفيين.

والمثال حديث "تحريم الظلم"، ".. إِنَّمَا هِيَ أَعْمَالُكُمْ أُحْصِيهَا لَكُمْ، ثُمَّ أُوَفِّيكُمْ إِيَّاهَا، فَمَنْ وَجَدَ خَيْرًا، فَلْيَحْمَدِ اللهَ وَمَنْ وَجَدَ غَيْرَ ذَلِكَ، فَلَا يَلُومَنَّ إِلَّا نَفْسَهُ"[44]، فالملاحظ أن الأداة "منْ" تكررت مرتين في النص، وأتى فعلها ماضياً وجوابها مضارعاً، وهو من الأنماط الشائعة في الأحاديث القدسية، وورد المضارع مقترناً بالفاء ومجزوماً بلام الأمر أو "لا" الناهية، ومؤكداً بنون التوكيد، فجواب الشرط في هذا النص يكون إما حمداً لله أو أو لوماً للنفس؛ لأنه ما هو إلا نتيجة أعمال العبد، وهذا فيه اتساق مع لغة الحديث الشريف، حيث لا يتوجه الأمر مباشرة إلى فرد بعينه، بل يذكر الحكم بالأداة "مَنْ" وتترك الحرية لمن يرغب في اتباع الأمر والقيام بواجبه.

ثانياً: أدوات الشرط غير الجازمة

1 - إذا الشرطية

هي أم أدوات الشرط غير الجازمة، وهي ظرف لما يستقبل من الزمان يتضمن معنى الشرط، يقول سيبويه: "وأما إذا فلما يستقبل من الدهر، وفيها مجازاة، وهي ظرف"[45]، ويرى جمهور النحاة أنها تختص بالدخول على الجملة الفعلية حيث يكون الفعل ماضياً كثيراً ومضارعاً دون ذلك، فإذا جاء بعدها اسم مرفوع أو ضمير للغائب أُعرب فاعلاً لفعل محذوف يفسره الفعل الذي يعربه مبتدأ وخبره الجملة الواقعة بعده[46]، فهي إذاً مضافة لجملة الشرط التي بعدها وتتعلق بجواب الشرط، أي خافضة لشرطها منصوبة بجوابها. ولا تعمل "إذا" الجزم لأنها للشرط اليقيني الذي لا بد أن يتحقق، بخلاف "إنْ" الجازمة التي تكون لمواضع الشك واليقين على السواء، وقد أجاز الكوفيون الجزم بها مطلقاً[47].

وقد وردت "إذا" في الأحاديث القدسية ما يساوي ستين مرة، وفي معظم هذه المواضع داخلة على الفعل الماضي، ولم تدخل على المضارع مطلقاً، وهو الواقع نفسه الذي تكلم عنه النحاة في دخولها على الأفعال، وأكثر الأنماط تواتراً مع "إذا" أن يكون فعلها ماضياً وجوابها ماضياً، ثم الأنماط الأخرى أقل تواتراً: فعلها ماصي وجوابها مضارع، ثم فعلها ماضي وجوابها أمر، ويلاحظ أن الفاء لازمت جواب الشرط عندما جاء جملة طلبية (أمر)، أما إذا جاءت "ما" بعد "إذا" فهي زائدة تفيد توكيد معنى الشرط، كما وردت "إذا" ظرفية لا تتضمن معنى الشرط.

فبدايةً انطلق النص بأداة الشرط "إذا" التي علقت فعل الشرط وهو في الزمن الماضي بفعل الجواب وهو في الزمن المضارع المنفي بـ"لا"، ثم تأتي الأداة "إنْ" التي تربط بين آخر فعل في جواب الشرط للأداة "إذا" فتجمعه فعل شرط لها جوابه فعل أمر (اكتبوها) لذلك اقترن بالفاء، يبقى يتكرر النموذج نفسه أربع مرات في كامل المقاطع الشرطية من النص ليتبين أن النص كتلة متماسكة تصبّ في فكرة واحدة هي كتابة الحسنات والسيئات، وكلتا أداتي الشرط "إذا" و"إنْ" احتلتا مرتبة الصدارة في كل شطر من النص، ولا يمكن أن تترك موضعها وتتأخر عن فعل الشرط وجوابه، وهو ما يلفت أنظار الباحثين إلى الاتساق الذي تحدثه في النص.

وتحقق أدوات الشرط العلاقات السببيّة في النص، ويمكن أن تهدي إلى المعادلات التالية:

النية السيئة – عملها = 0 (لا تكتبوها).

النية الحسنة + عملها = (اكتبوها).

(النية الحسنة + تركها لله) أو (النية الحسنة – عملها) = +1 (اكتبوها)

النية الحسنة + عملها) = + [10، 700] (اكتبوها بعشر إلى سبعمائة)

وهنا يلاحظ أن ما زاد تماسك النص هو هذا النمو الموضوعي والتدرج الرقمي في كتابة الحسنات والسيئات من الصفر (لا تكتبوها) إلى واحد سلبي (اكتبوها بمثلها) إلى واحد إيجابي (اكتبوها حسنة) إلى الأضعاف (اكتبوها بعشر إلى سبعمائة)، وهنا تتجلى حكمة الله في تقييم أعمال عباده التي تعكس رحمته وفضله عليهم.

وقد ورد في الأحاديث القدسية الحذف مع "إنْ" الشرطية، فوجدت الجملة الشرطية غير محفوظة الرتبة، حيث حذف فعل الشرط وبقي فاعله مع اختلاف النحاة في الاسم هل هو فاعل أم مبتدأ؟ فهو فاعل لفعل محذوف يفسره الفعل المذكور بعده على رأي جمهور البصريين، أو للفعل المذكور على رأي الكوفيين، أو مبتدأ على رأي الأخفش، وقد يحذف جواب الشرط مع وجود دليل عليه، مثال ذلك: عن أبي هريرة، رضي الله عنه، عن رسول الله ﷺ قال: "أَوَّلُ مَا يُحَاسَبُ بِهِ الْعَبْدُ صَلَاتُهُ، فَإِنْ كَانَ أَكْمَلَهَا وَإِلَّا قَالَ اللَّهُ عَزَّ وَجَلَّ: انْظُرُوا لِعَبْدِي مِنْ تَطَوُّعٍ، فَإِنْ وُجِدَ لَهُ تَطَوُّعٌ. قَالَ: أَكْمِلُوا بِهِ الْفَرِيضَةَ"[41]. ففي هذا الحديث أكثر من موضع الحذف، حيث اقترنت أداة الشرط "إنْ" في البداية بفعل ماض ناسخ، وقد حذف جوابها في الموضع الأول والتقدير: فإن كان أكملها دخل الجنة، وحُذف من "إنْ" الثانية المقترنة بلا النافية فعل الشرط والتقدير: وإن لم يكملها، ولعل ما يفيد في تقدير الجمل المحذوفة هو الأداة الثالثة "إنْ" التي توفرت على جملة الشرط ذات الفعل الماضي المبني للمجهول وجوابه بفعل ماض، وحققت تماسك أجزاء النص من خلال تعالقها الشرطي مع ما هو محذوف في الجمل الشرطية السابقة عليها ودلالتها عليه.

وحَذْف فعل الشرط مع "إنْ" الشرطية جائز اعتماداً على كونها أم الباب، وذلك بعد "إلاَّ"، أي بعد "إنْ" الشرطية التي تتبعها "لا" النافية المسبوقة بما يدل على الشرط المحذوف، أما جواب الشرط فيُحذف إذا تقدم عليه أو اكتنفه ما يدل على الجواب، وذهب بعض النحاة إلى وجوبه، وهذا مبني على الأصل في الترتيب أن تقع جملة الجواب بعد جملة الشرط، وأدوات الشرط لا تعمل فيما قبلها[42]، وتلفت النطر إلى أن هذا الحذف يمس فعل الشرط أو جوابه، في حين يستحسن حذف أداة الشرط في النص الذي يتضمن معنى الشرط والعلاقة السببية بين قضاياه، لما في ذلك من

وتأتي للأمر الذي وقوعه لوقوع غيره، وتجيء بمنزلة "لو" فهما لابتداء وجواب[55]، وتسمى تعليقية لأن وجود جوابها يتعلق بوجود شرطها، أي حرف وجود لوجود، واختلف النحاة فيها فقيل إنها حرف، وإنها ظرف بمعنى حين، وجمع ابن مالك بين المذهبين فيرى أنها حرف يقتضي فيما مضى وجوباً لوجوب، وأنها ظرف بمعنى "إذْ" فيه معنى الشرط إذا وليها فعل ماض لفظاً ومعنًى[56].

وقد وردت "لما" الشرطية أربع مرات، ولم يقترن الجواب بالفاء أو إذا الفجائية، مثال: حديث فضل الشهداء: ".. يَا رَبِّ، نُرِيدُ أَنْ تَرُدَّ أَرْوَاحَنَا فِي أَجْسَادِنَا حَتَّى نُقْتَلَ فِي سَبِيلِكَ مَرَّةً أُخْرَى، فَلَمَّا رَأَى أَنْ لَيْسَ لَهُمْ حَاجَةٌ تُرِكُوا.."[57]، وقد ورد فعلها ماضياً وجوابها ماضياً تتضمنها خمسة أفعال مبنية للمجهول.

الخاتمة

قام البحث بتعريف الاتساق الذي يظهر معناه أنه هو التماسك الشديد بين الأجزاء المشكلة للنص أو الخطاب، أو هو تلك العلاقات المعنوية القائمة داخل النص؛ كما قام بتعريف الانسجام الذي هو ذلك الالتحام الموجود في التتابع والاندماج التدريجي للمعاني الواردة في النص. ثم قام بتعريف الشرط وأواته التي تربط بين جملته وجوابه. ونظر البحث إلى الحديث القدسي تعريفاً وتفريقاً بينه وبين القرآن الكريم وبين الحديث النبوي. ثم درس البحث الاتساق والانسجام النصي للأحاديث القدسية بوساطة أدوات الشرط، وانتهى بالبحث المطاف إلى نتائج أهمها ما يلي:

1 - أكثر نصف مجموع أدوات الشرط المستعملة في الأحاديث القدسية شغلتها الأداة "إذا"، وفضلت هذه النصوص هذه الأداة أكثر من سواها لما فيها من أثر كبير في تحقيق تماسك النص من جهة، والتأثير في نفسية المتلقي من جهة أخرى؛ لينسجم مع الخطاب.

2 - لم ترد في صحيح الأحاديث القدسية أدتي شرط، كما لم ترد أدوات شرط أخرى، مثل: أيُّ حين، ومتى، وأين، وأنَّى، وحيثما، وإذما.

3 - تساعد أدوات الشرط روابط أخرى، مثل: الفاء واللام الموطئة و"قد" وأدوات النفي، وزيدت بعض الحروف بعد بعض الأدوات، مثل: "ما"، فأعطى ذلك إضافة جديدة للمعنى الأساسي لها، وهذه الحروف والأدوات ساهمت في ترابط العناصر اللغوية للتراكيب واتساق النص.

4 - تلتزم أداة الشرط بالصدارة، لذلك يحذف الجواب في النص إذا تقدم على الأداة أو اكتنفها ما يشبه الجواب، كما قد يتقدم ما يشبه الجواب في تراكيب الشرط ويتوسط الجزاء أجزاء الجملة، وجواب الشرط مقرون بالجزاء، وقد يقع على كل حال سواء وقع الشرط أم لم يقع، وكل ذلك جعل من النص كلاً متماسكاً، يتفاعل معه المتلقي ويسنجم معه.

5 - جعل النحاة الجزم قرينة الجزاء باعتبار أن معظم أفعالها مضارعة، لكن في الواقع ترتبط أدوات الشرط مع الأفاعل الماضية والمضارعة سواء في الشرط أو الجواب، وأن من أدوات الشرط ما يفيد المستقبل، ومنها ما يفيد الماضي، ومنها ما يدل على الحال.

والمثال حديث عقبة بن عامر رضي الله عنه قال: سمعت رسول الله ﷺ يقول: "رَجُلٌ مِنْ أُمَّتِي يَقُومُ مِنَ اللَّيْلِ يُعَالِجُ نَفْسَهُ إِلَى الطَّهُورِ، وَعَلَيْكُمْ عُقَدٌ، فَإِذَا وَضَّأَ يَدَيْهِ، انْحَلَّتْ عُقْدَةٌ، فَإِذَا وَضَّأَ وَجْهَهُ، انْحَلَّتْ عُقْدَةٌ، وَإِذَا مَسَحَ رَأْسَهُ، انْحَلَّتْ عُقْدَةٌ، وَإِذَا وَضَّأَ رِجْلَيْهِ، انْحَلَّتْ عُقْدَةٌ، فَيَقُولُ اللَّهُ جَلَّ وَعَلَا لِلَّذِي وَرَاءَ الْحِجَابِ: انْظُرُوا إِلَى عَبْدِي هَذَا يُعَالِجُ نَفْسَهُ لَيَسْأَلَنِي، مَا سَأَلَنِي عَبْدِي هَذَا، فَهُوَ لَهُ، مَا سَأَلَنِي عَبْدِي هَذَا، فهو له"[48]، الأداة "إذا" تكررت في هذا النص أربع مرات، وجاءت أفعالها كلها بمعنى الوضوء، وأجوبتها بمعنى انحلال العقد؛ لذلك يبد لك الأمر أنه يمكن اختزال النص إلى استعمال هذه الأداة مرة واحدة وتوحيد أفعالها وأجوبتها كما يلي: إذا وضَّأ يديه ووجهه ورجليه ومسح رأسه انحلت أربع عقد، غير أن رغم ما في ذلك من تكرار لفظي فإن توزيع أداة الشرط على كل قضية تكمن فائدته، فإن أمر معالجة النفس من عقد النوم لا يأتي دفعة واحدة، وإنما يتطلب التدريج والتأني كالدواء الذي تظهر فاعليته بعد تتباع الجرعات، فإذا انحلت العقد أمكن الاتصال بالله وسؤاله، في كل مقطع جملي من النص حافظت "إذا" على رتبتها وحقها في تصدر التركيب رابطةً بين الشرط وجوابه، وفي هذا علامة على وجود الاتساق بين عناصر التراكيب والانسجام بين قضايا النص.

2 – لو الشرطية

"لو" أداة الشرط غير جازمة تدل على الزمن الماضي، وقد شاع على ألسنة النحاة أنها: حرف امتناع لامتناع، فيمتنع بها الشيء لامتناع غيره[49]، أي امتناع جواب الشرط لامتناع فعل الشرط، فهي بهذا المفهوم أداة رابطة في التركيب بحيث أنها تقتضي امتناع ما دخلت عليه، ويستلزم امتناعُ الذي يليها امتناعَ التالي، وقال عنها ابن القيم في البدائع: "لو يؤتى بها للربط لتعلّق ماضٍ بماضٍ.. فهي في الشرط نظير "إن" في الربط بين الجملتين"[50]، و"لو" هي أصل "لولا" وإنما زيدت عليها "لا"، لذلك فإن "لولا" أيضا أداة الشرط تستخدم في السياق لتؤدي وظيفة الربط والتعليق بين الشرط والجواب[51]. ويكون جواب "لو" إما مضارعاً مجزماً بـ"لم" وهو الغالب، أو ماضياً منفياً بـ"ما" ويغلب على المنفي بـ"ما" التجرد منها، أو ماضياً مثبتاً مقترناً باللام، حيث لا تُحذف عنده إلا في صلة[52]، وقد وردت "لو" في الأحاديث القدسية عشر مرات بأنماط عدة.

ومثال ورودها حديث أبي ذر رضي الله عنه عن النبي ﷺ فيما روى عن الله تبارك وتعالى ".. يَا عِبَادِي لَوْ أَنَّ أَوَّلَكُمْ وَآخِرَكُمْ وَإِنْسَكُمْ وَجِنَّكُمْ كَانُوا عَلَى أَتْقَى قَلْبِ رَجُلٍ وَاحِدٍ مِنْكُمْ، مَا زَادَ ذَلِكَ فِي مُلْكِي شَيْئًا، يَا عِبَادِي لَوْ أَنَّ أَوَّلَكُمْ وَآخِرَكُمْ وَإِنْسَكُمْ وَجِنَّكُمْ كَانُوا عَلَى أَفْجَرِ قَلْبِ رَجُلٍ وَاحِدٍ، مَا نَقَصَ ذَلِكَ مِنْ مُلْكِي شَيْئًا، يَا عِبَادِي لَوْ أَنَّ أَوَّلَكُمْ وَآخِرَكُمْ وَإِنْسَكُمْ وَجِنَّكُمْ قَامُوا فِي صَعِيدٍ وَاحِدٍ فَسَأَلُونِي فَأَعْطَيْتُ كُلَّ إِنْسَانٍ مَسْأَلَتَهُ، مَا نَقَصَ ذَلِكَ مِمَّا عِنْدِي إِلَّا كَمَا يَنْقُصُ الْمِخْيَطُ إِذَا أُدْخِلَ الْبَحْرَ.."[53]، جاءت جملة الشرط بعد "لو" مقترنة بـ"أَنَّ"، فهي تعرب مبتدءاً خبره محذوف، أو فاعلاً لفعل محذوف تقديره (لو ثبت أنَّ) أو (لو كان أنَّ)[54]، وتكرر هذا التركيب في نص الحديث ثلاث مرات، وجاء جوابها فعلاً ماضياً منفياً بـ "ما"، وحافظت هذه الأدوات على مواقعها في النص لتصنع اتساقه، كما أن كلمة (واحد) التي تسمعها تكررت في النص ثلاث مرات أيضا توحي بوحدة النص وتماسك أجزائه وانسجام معانيه.

3 – لَمَّا الشرطية

18 - أبو حيان الأندلسي. ارتشاف الضرب من لسان العرب. تحقيق د. مصطفى النحاس، ط1، مطبعة النسر الذهبي بمصر، 1984م، ج4، ص.1862

19 - عد الأكثرون (إنما) حرفاً، منهم سيبويه، خلافاً للمبرد وابن السراج والفارسي في كونها اسماً. (سيبويه، عمرو بن عثمان. الكتاب. تحقيق عبد السلام محمد هارون، مكتبة الخانجي، القاهرة، ط3، 1988، ج1، ص431؛ وابن الحاجب. الإيضاح في شرح المفصل. تحقيق موسى بناي العليلي، مطبعة العاني، بغداد، 1982، ج2، ص3؛ وابن عصفور. شرح الجمل. د. صاحب أبو جناح، بغداد، ط1، 1400، ج2، ص295.

20 - جميع الأدوات المذكورة أسماء، عند الجميع، إلا "مما"، فقد ذهب السهيلي إلى كونها حرفاً. (المبرد، محمد بن يزيد. المرجع السابق، ج2، ص45).

21 - عباس حسن. النحو الوافي. دار المعارف، (د.ط)، ط15، ج4، 427.

22 - شرف الدين الراجحي. الفاءات في النحو العربي والقرآن الكريم. دار المعرفة الجامعية، الإسكندرية، مصر، (د.ط)، 1995، ص.66

23 - سيبويه، عمرو بن عثمان. المرجع السابق، ج3، ص.102

24 - الجرجاني، أبو بكر عبد القاهر. أسرار البلاغة في علم البيان. تحقيق محمد رشيد رضا، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، 1988، ص.81

25 - الجرجاني، أبو بكر عبد القاهر. دلائل الإعجاز. تحقيق محمود محمد شاكر، مكتبة الخانجي، مصر، ط5، 2004، ص.259

26 - ابن الحاجب. المرجع السابق، ج2، ص.241

27 - سيبويه، عمرو بن عثمان. المرجع السابق، ج1، ص132-135.

28 - السيوطي، عبد الرحمن بن أبي بكر. المرجع السابق، ج4، ص.333

29 - سيبويه، عمرو بن عثمان. المرجع السابق، ج3، ص66.

30 - محمد أديب صالح. لمحات في أصول الحديث والبلاغة النبوية. المكتب الإسلامي، دمشق، سوريا، (د.ط)، 1968، ص45-46.

31 - الراجحي، شرف الدين علي. من المسائل النحوية في مسند الإمام أحمد. دار المعرفة الجامعية، الإسكندرية، مصر، (د.ط)، 2008، ص18.

32 - الراجحي، شرف الدين علي. المرجع السابق، ص.20

33 - عز الدين يليق. موازين القرآن والسنة للأحاديث الصحيحة والضعيفة والموضوعية. دار الفتح، بيروت، ط2، 1986، ص95-96.

34 - العدوي، مصطفى. صحيح الأحاديث القدسية، مطابع دار الصحيفة، القاهرة، مصر، (د.ط.)، 1999، ص6-8؛ والراجحي، شرف الدين علي. المرجع السابق، ص.19

35 - مذاع القطان. مباحث في علوم القرآن. مكتبة وهبة، القاهرة، مصر، ط11، 2000، ص16-22.

الهوامش والمراجع.

1 - ابن منظور الأفريقي، محمد بن مكرم. لسان العرب. دار صادر، بيروت، ط3، 1414هـ، (مادة وسق)، ج10، ص.379

2 - مجمع اللغة العربية بالقاهرة. المعجم الوسيط. دار الدعوة، (د.ط)، (د.ت.)، ج.1022

3 - أزوالد ديكرو وجان ماري سشايفر. القاموس الموسوعي الجديد لعلوم اللسان. تر: منذر عياشي، المركز الثقافي العربي، بيروت، والدار البيضاء، المغرب، ط2، 2007، ص.16

4 - محمد خطابي (الدكتور). لسانيات النص: مدخل إلى انسجام الخطاب. المركز الثقافي العربي، بيروت، والدار البيضاء، المغرب، ط2، 2006، ص.5

5. Halliday Michael Alexander Kirwood and Hassan Ruqayya. Cohesion in English. Longman, London, 1987, pg. 4.

6 - محمد خطابي (الدكتور). المرجع السابق، ص.15

7 - جون ماري سشايفر. النص ضمن كتاب العلاماتية وعلم النص. تر: منذر عياشي، المركز الثقافي العربي، بيروت، والدار البيضاء، المغرب، ط1، 2004، ص.132

8 - محمد حماسة عبد اللطيف. الإبداع الموازي التحليل النصي للشعر. دار غريب، القاهرة، مصر، (د.ط)، 2001، ص.45

9 - ابن منظور الأفريقي، محمد بن مكرم. المرجع السابق، ج12، ص.280

10 - روبرت دي بوجراند. النص والخطاب والإجراء. تر: تمام حسان، عالم الكتب، القاهرة، مصر، ط2، 2007، ص.103

11 - جون ماري سشايفر. النص ضمن كتاب العلاماتية وعلم النص. تر: منذر عياشي، المركز الثقافي العربي، بيروت، والدار البيضاء، المغرب، ط1، 2004، ص133.

12 - محمد خطابي (الدكتور). المرجع السابق، ص5-6.

13 - فتحي رزق خوالدة. تحليل الخطاب الشعري: ثنائية الاتساق والانسجام. دار أزمنة، عمان، الأردن، ط1، 2006، ص.32

14 - ابن منظور الأفريقي، محمد بن مكرم. المرجع السابق، ج7، ص.329

15 – المبرد، محمد بن يزيد. المقتضب. تحقيق محمد بن عبد الخالق عظيمة، عالم الكتب، بيروت، ج2، ص.46

16 - ابن مالك. شرح التسهيل. تحقيق الدكتور عبد الرحمن السيّد والدّكتور محمد بدوي المختون، هجر للطباعة والنشر، القاهرة، ط1، 1410هـ، ج4، ص66.

17 - السيوطي، عبد الرحمن بن أبي بكر. همع الهوامع في شرح جمع الجوامع. تحقيق عبد الحميد هنداوي، المكتبة التوفيقية، مصر، ح2، ص.550

36 - سيبويه، عمرو بن عثمان. المرجع السابق، ج1، ص.263

37 - سيبويه، عمرو بن عثمان. المرجع نفسه، ج1، ص.534

38 - السيوطي، عبد الرحمن بن أبي بكر. المرجع السابق، ج4، ص332-.333

39 - ابن جني، أبو الفتح عثمان. اللمع في العربية. تحقيق حامد المؤمن، عالم الكتب، بيروت، لبنان، ط2، 1980، ص.10

40 - مصطفى العدوي. صحيح الأحاديث القدسية. مطابع دار الصحيفة، القاهرة، مصر، (د.ط)، 1999، ص.10

41 - مصطفى العدوي. المرجع السابق، ص.158

42 - المرادي، حسن بن قاسم. الجنى الداني في حروف المعاني. دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، ط1، 1992، ص.532

43 - ابن هشام، عبد الله بن يوسف. مغني اللبيب عن كتب الأعاريب. دار الفكر، دمشق، ط6، 1985، ص.433

44 - مصطفى العدوي. المرجع السابق، ص.187

45 - سيبويه، عمرو بن عثمان. المرجع السابق، ج4، ص.232

46 - ابن هشام، عبد الله بن يوسف. المرجع السابق، ص.127

47 - المرادي، حسن بن قاسم. المرجع السابق، ص.367

48 - مصطفى العدوي. المرجع السابق، ص.154

49 - المرادي، حسن بن قاسم. المرجع السابق، ص.272

50 - ابن قيم الجوزية، محمد بن أبي بكر. بدائع الفوائد. دار الكتاب العربي، بيروت، لبنان، (د.ط.ت)، ج1، ص44

51 – حسين الشاذلي، أبو السعود. الأدوات النحوية وتعدد معانيها الوظيفية. دار المعرفة الجامعية، الإسكندرية، مصر، ط1، 1986، ص.119

52 - المرادي، حسن بن قاسم. المرجع السابق، ص.283

53 - مصطفى العدوي. المرجع السابق، ص.186

54 - المرادي، حسن بن قاسم. المرجع السابق، ص.281

55 - سيبويه، عمرو بن عثمان. المرجع السابق، ج4، ص.234

56 - ابن هشام، عبد الله بن يوسف. المرجع السابق، .369

57 - مصطفى العدوي. المرجع السابق، ص77.